العرب
السبت 2020/05/09
السنة 42 العدد 11697

الالتفاف حول الكاظمي توافق هش بين الأحزاب العراقية

رئيس الوزراء الجديد أمام تحدي حصر السلاح ومواجهة تغول الميليشيات

تسلّم رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الخميس مهام منصبه من رئيس حكومة تصريف الأعمال عادل عبدالمهدي بمراسم رسمية، وبذلك نجح الكاظمي المفاوض الماهر ورجل المخابرات في الاختبار وبات أمام تحديات هائلة أبرزها استكمال تشكيلته الحكومية، كما يتعين عليه تسخير شبكة علاقاته الواسعة لإنقاذ العراق من كارثة اقتصادية وسياسية.

بغداد - بعد نحو خمسة أشهر من الجمود السياسي، تمكّن رئيس الوزراء العراقي الجديد مصطفى الكاظمي من تمرير حكومة غير مكتملة الأركان وكسب ثقة البرلمان وسط أوضاع معقدة محلية وإقليمية ودولية.

وفجر الخميس، صوت البرلمان بأغلبية الأعضاء الحاضرين على منح الثقة للكاظمي و15 وزيرا، فيما لم يحظ 5 مرشحين بالثقة، وشغور حقيبتي النفط والخارجية. وستورث الحكومة الجديدة اقتصادا مأزوما وعلاقات دبلوماسية في أدنى مستوياتها، وسيكون عليها التعامل مع احتمال تجدّد الاحتجاجات الشعبية في مواجهة سياسة تقشف لا مفر منها.

وكان الكاظمي من بين الأسماء المتداولة لشغل رئاسة الحكومة منذ استقالة سلفه عادل عبدالمهدي مطلع ديسمبر الماضي تحت ضغط احتجاجات شعبية غير مسبوقة مناهضة للحكومة والنخبة السياسية المتهمة بالفساد والتبعية للخارج.

غير أن الكاظمي لم يكن الخيار الأول للقوى السياسية وخاصة الشيعية التي تتولى تسمية رئيس الوزراء على اعتبار أن المنصب من حصتها وفق العرف السياسي المتبع منذ 2003 والمعروف باسم المحاصصة، حيث رشحت القوى السياسية الشيعية محمد توفيق علاوي ثم عدنان الزرفي اللذين لم ينجحا في دعم الحشد اللازم لتمرير حكومتيهما في البرلمان.

> الكتل السياسية ترى أن هذه الحكومة ستكون انتقالية، لذلك لم ترد أن تغامر أكثر وقررت منح الثقة لحكومة الكاظمي

ويبدو أن الكاظمي كان الخيار الأخير، إلا أن الرجل، المعروف بفض النزاعات والتوسط بين القوى السياسية المتصارعة على مدى سنوات، نجح في الاختبار.

ويرى الباحث السياسي واثق الجابري أن "القوى السياسية منحت الثقة لحكومة الكاظمي، بعد رفضها في السابق، لقلة الخيارات المتاحة والتحديات الكبيرة التي تواجه العراق على مستويات عدة سواء الصحية أو الاقتصادية أو الأمنية".

ويضيف الجابري، وهو عضو في مركز "كتّاب العراق"، أن "الكتل السياسية ترى أن هذه الحكومة ستكون انتقالية، لذلك لم ترد أن تغامر أكثر، وقررت المضي بمنح الثقة لحكومة الكاظمي".

ويعتقد الجابري أن "بعض القوى السياسية كانت مقتنعة بتمرير الحكومة، إلا أن بعضها كان مرغما على هذا الخيار لعدم وجود طريق آخر".

إرضاء الحراك الشعبي

شغل الكاظمي منصب رئيس المخابرات منذ يونيو 2016 ولغاية تسلمه رئاسة الحكومة، وإضافة إلى دوره في مكافحة الإرهاب والتهريب على أنواعه، طور الكاظمي مواهبه كمفاوض ووسيط بين القوى السياسية.

ويبدو أن اختيار الكاظمي في الأمتار الأخيرة جاء أيضا إرضاء للحراك الشعبي الذي يصر على رئيس وزراء مستقل بعيد عن الأحزاب وتبعية الخارج.

ويقول الباحث السياسي الجابري إن "القوى السياسية تحاول إعادة الثقة إلى الشارع من خلال الابتعاد عن المحاصصة ولو ظاهريا، رغم أنها تتدخل عن طريق وجودها العميق داخل الوزارات، لكنها لم تفرض شخصيات بحد ذاتها على الكاظمي للحصول على حقائب وزارية معينة".

ويعتقد أن "الكتل السياسية اليوم تمهد لمرحلة مقبلة للشروع بانتخابات مبكرة، رغم مساعي بعض الكتل للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من مكاسب داخل الحكومة".

وحظي الكاظمي بإجماع نادر من القوى السياسية عند تكليفه من قبل رئيس الجمهورية بمهمة تشكيل الحكومة في 9 أبريل الماضي.

ومع وصول المشاورات خط النهاية، سحبت كتل سياسية دعمها للكاظمي لعدم رضاها عن قائمة المرشحين لشغل الحقائب الوزارية.

وقبل أيام قليلة من تمرير الحكومة، أعلنت كتل سياسية أنها لن تصوت لصالح حكومة الكاظمي وهي ائتلاف "دولة القانون" (26 من أصل 329 مقعدا في البرلمان) بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وائتلاف "الوطنية" (21 مقعدا) بزعامة إياد علاوي، وحزب "الحل" (14 مقعدا) بزعامة جمال الكربولي.

ولم تكن الأصوات المعارضة قادرة على وضع العصا في عجلة حكومة الكاظمي، إذ نالت ثقة الكتل الشيعية والسنية والكردية البارزة.

ويرى الباحث في مركز "الهدف للدراسات"، مقره بغداد، هاشم الكندي أن الدعم الأميركي للكاظمي سهّل تمرير حكومته إلى جانب تأييد القوى الشيعية البارزة لها وهي تحالف "سائرون" (54 مقعدا) المدعومة من التيار الصدري، و"النصر" (42 مقعدا) بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي و"الحكمة" (18 مقعدا) بزعامة عمار الحكيم.

ويضيف أن السنة والأكراد دعموا الكاظمي بعد ضمان مصالحهم في الحكومة الجديدة.

ورحّب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الخميس خلال اتصال هاتفي أجراه مع مصطفى الكاظمي، بتشكيل الحكومة الجديدة. وقالت الخارجية الأميركية، في بيان، إن بومبيو بحث مع الكاظمي سبل "العمل سويا لتوفير الازدهار والأمن للشعب العراقي".

كذلك رحبت كل من إيران والسعودية بالحكومة، فقد هنأ وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في تغريدة عبر تويتر رئيس الوزراء العراقي بنجاحه في مهمته، كما بعث العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز برقية تهنئة إلى الكاظمي بعد نيله ثقة البرلمان.

تحديات هائلة

تنتظر حكومة الكاظمي تحديات هائلة تتمثل أولها في استكمال تشكيلته الحكومية التي لا تزال 7 مقاعد شاغرة فيها بينها وزارتان سياديتان وهما النفط والداخلية، حيث يتوجب عليه مواصلة المشاورات الشاقة مع القوى السياسية لتمرير بقية الوزراء في الأيام والأسابيع المقبلة.

ورغم أن الكتلة النيابية الموالية لإيران في البرلمان العراقي لم تتمكن من عرقلة تمرير الحكومة الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي، إلا أنها تسببت في إبعاد بعض مرشحيه المفضلين عن عدد من الحقائب.

وهددت كتلة الفتح برئاسة هادي العامري، التي تضم ممثلين عن أبرز الميليشيات العراقية الموالية لإيران، بالوقوف ضد الكاظمي خلال جلسة منح الثقة، لكنها لم تتمكن من مواجهة المد المؤيد لرئيس الحكومة الجديدة.

وعلى صعيد آخر، تسلم الكاظمي مهامه وسط أزمة جائحة كورونا التي تجتاح العالم، فعليه إثبات جدارة حكومته بمحاربة الفايروس وتخفيف تداعياته الاقتصادية، وكذلك الاستعداد لإجراء انتخابات مبكرة والسيطرة على السلاح المنفلت.

وعلى الكاظمي الاستعداد لأزمة مالية وشيكة بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تشكل الأموال المتأتية من بيع الخام نحو 95 في المئة من إيرادات الدولة.

كما أن عليه إرضاء الحراك الشعبي الذي يستعد لاستئناف الاحتجاجات بعد انتهاء قيود كورونا، حيث يعترض المتظاهرون على طريقة تشكيل الحكومة ومحاولة الكاظمي استرضاء القوى السياسية في اختيار مرشحيه.

وبعد حصوله على دعم الطبقة السياسية العراقية التي تحتكر السلطة منذ 16 عاما، سيضطر الكاظمي إلى إعادة نسج الروابط التي تقطعت مع العراقيين الغاضبين الذين تظاهروا خلال أشهر ضد السياسيين "الفاسدين" وطالبوا بالتغيير.

ويقول الباحث الكندي إن حكومة الكاظمي تشكلت كسابقاتها استنادا إلى "المحاصصة الحزبية" و"صفقات اللحظات الأخيرة"، وهو ما لا يرضي الشارع العراقي المنتفض.

ويضيف أن الأحزاب النافذة لن تتيح المجال للكاظمي بإدارة حكومته بحرية، مردفا "لن يكون بالإمكان محاسبة أي وزير من مبدأ (غطيلي وأغطيلك)، وهكذا فإن الفشل سيتكرر".

ويختم الكندي بالقول "الأمر ليس مرتبطا بالأسماء، وإنما نهج القوى السياسية التي ترفض مغادرة المحاصصة والمكاسب، لذلك فإن حكومة الكاظمي لن تحقق النجاح كسابقاتها".

وجاء تمرير الحكومة العراقية بعد أشهر من الجمود السياسي بعد أن أطاحت الاحتجاجات الشعبية بالحكومة السابقة برئاسة عادل عبدالمهدي استقال على إثرها مطلع ديسمبر الماضي.

إرث ثقيل بانتظار الكاظمي

عدنان درجال وزير عراقي فوق التصنيفات الطائفية

بغداد - على نحو مفاجئ، وجد نجم الكرة العراقية والقائد السابق لمنتخب "أسود الرافدين" عدنان درجال نفسه يبدّل قميص الرياضة بقميص السياسة، عقب تسميته وزيرا للشباب والرياضة في الحكومة التي نالت الثقة الأربعاء، في خطوة أبعد من طموحه المعروف إلى رئاسة الاتحاد العراقي لكرة القدم.

بدأ درجال، المدافع الصلب ذو القامة الطويلة، مسيرته الكروية في صفوف نادي الزوراء العريق في العام 1979 لثلاثة مواسم، قبل الانتقال إلى نادي الطلبة، ومنه في العام 1984 إلى فريق الرشيد، الذي كان يرعاه عدي صدام حسين، حيث أنهى مسيرته كلاعب بعد خمس سنوات.

في العام 1992 عيّن درجال مدربا لمنتخب بلاده، قبل أن يواصل مشواره التدريبي في قطر منذ العام 1995، مع أندية الوكرة والشمال والسد والعربي، حتى اعتزاله في العام 2014 متفرغا لعالم التجارة والتحليل الرياضي في قنوات تلفزيونية عدة.

بعد 25 عاما من مغادرة العراق، عاد درجال للمرة الأولى في العام 2018، طامحا إلى منصب رئاسة الاتحاد العراقي لكرة القدم.

لكن الاتحاد حينها، اعتبر أن الأوراق التي قدمها درجال لخوض الانتخابات "مزورة". ومرر رئيس الاتحاد عبدالخالق مسعود قرارا شكليا اعتبره صادرا عن لجنة الانضباط يفيد بحرمان درجال من المشاركة في الانتخابات ومزاولة العمل الإداري في مجال كرة القدم لخمس سنوات.

بادر حينها الوزير الحالي إلى تقديم دعوى قضائية أفضت إلى صدور أحكام بالسجن في حق مسؤولين رياضيين، ودعوى أخرى ضد مسعود ونائبه علي جبار متهما إياهما بالتلاعب بالنظام الأساسي للاتحاد، فاضطر الطرفان إلى التوصل إلى تسوية قضت باستقالة الاتحاد.

بعد الاستقالة، أعلن درجال نيته الترشح إلى منصب رئاسة الاتحاد مجددا، قبل أن تتم تسميته وزيرا للشباب والرياضة في حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

ويأتي تسلم درجال مهمته الجديدة في وقت تشهد فيه الوزارة خلافات حادة مستحكمة مع اللجنة الأولمبية منذ تشكيلها في العام 2004.

وأثارت تسمية درجال جدلا كبيرا، إذ أنه الشيعي الذي طرح اسمه من "تحالف القوى" السنية. وبالتالي صار محل مشادات بين مسؤولي الطائفة، قبل أن يفض رئيس البرلمان محمد الحلبوسي النزاع بالقول في تغريدة عبر حسابه على "تويتر" أورد فيها إن درجال "خارج كل الحسابات الطائفية".

وأرفق الحلبوسي تغريدته بفيديو لأحد الأهداف الشهيرة لدرجال في مرمى كوريا الجنوبية خلال التصفيات المؤهلة لدورة الألعاب الأولمبية في العام 1982.

وكان الكاظمي قد اقترح أسماء عدة لشغل وزارة الشباب والرياضة، لكنه اصطدم برفض بعض الكتل السياسية وخاصة الشيعية.

لكن في زواريب السياسة والصفقات، قد يكون درجال وزيرا أبعد من الرياضة نفسها.

فاللاعب الدولي السابق الذي يؤاخذ اليوم بقربه من نظام صدام حسين، كان قد استغل ذلك القرب لنسج علاقات متينة في الخليج عموما، وفي قطر خصوصا، إذ تشير مصادر إلى قربه من العائلة الحاكمة وبعض الأمراء الذين يشاركونه تجارته.

وبالتالي، فإن سنّة العراق، الذين يرون في دول الخليج، وإن وجدت القطيعة اليوم مع قطر، سندا للطائفة في التوازن مع الدعم الإيراني للشيعة، يعتبرون درجال بابا ذهبيا مفتوحا على تلك الدول في إطار سياسة الانفتاح الإقليمي.

وفي آخر ظهور له خلال مؤتمر صحافي في منتصف فبراير الماضي بالعاصمة بغداد، تناول فيه مستقبل كرة القدم في العراق، قال درجال "نريد أن يكون الرياضيون جزءا من منظومة الإصلاح في البلد".

لاقى تعيين "صخرة الدفاع" وزيرا، ترحيبا من الأوساط الرياضية. فقد اعتبر القائد السابق للمنتخب العراقي يونس محمود أن درجال هو "اختيار موفق".

> الكاظمي اقترح أسماء عديدة لشغل وزارة الرياضة، لكنه اصطدم برفض بعض الكتل وخاصة الشيعية

أما المدير التنفيذي للجنة الأولمبية العراقية جزائر السهلاني، فأشار إلى أن "درجال سيعمل قريبا من الرياضيين (...) وهذا سيمكنه من حل الكثير من المشاكل في الوسط الرياضي وإعادة الاستقرار إليه".

في الاتجاه نفسه، ذهب الإعلامي الرياضي المخضرم غازي شايه قائلا إن "درجال الأكثر دراية بكل مفاصل العمل الرياضي (...) سيواجه مشاكل مالية بسبب الوضع الاقتصادي الصعب في البلد، لكنه سيحاول تحقيق شيء".